كباقي فئات وشرائح المجتمع اليمني

الصيادون التقليديون يعولون الكثير على حكومة الوفاق الوطني لإنهاء معاناتهم جراء الأزمة

انعدام المحروقات اصاب مهنة الاصطياد التقليدي بالشلل ولابد من معالجات عملية

■ ،،متابعة/حمدي دوبلة

يترقب الصيادون التقليديون شأنهم شأن بقية فئات المجتمع اليمني بعيون التفاؤل المشهد السياسي وتطوراته الايجابية بعد شهور من المعاناة جراء تداعيات الازمة السياسية التي جثمت على صدر الوطن لنحو ١٠ أشهر.

ويقول الصيادون أنهم أكثر فئات المجتمع اليمني تضررا من الاحداث التي ضربت البلاد في الشهور الماضية غير ان تلك المعاناة لم يعلم عنها الكثير وظلت طي الكتمان فانعدام مادتي الديزل والبترول ألقت بظلال قاتمة على مهنتهم واصابتها في مقتل.. ويشير الصيادون في احاديث لـ(الثورة) إلى أن مئات القوارب التقليدية ظلت رابضة في مراسيها ولم تبارحها معظم فترات المرحلة السابقة بسبب انعدام هذه المحروقات وهو ما دفع الصيادون اثمانه باهظة واثرت سلبا على حياتهم وحياة من يعولونهم من الأطفال والنساء.. ويقدر مختصون في الاتحاد التعاوني السمكي اعداد من يعتاشون على الاصطياد التقليدي على ساحل البحر الأحمر وشواطئ البحر العربي وخليج عدن بأكثر من مليون نسمة وكلهم وجدوا أنفسهم وقد فقدوا مصدر رزقهم الوحيد.

ويعول الصيادون التقليديون كثيرا على حكومة الوفاق الوطني التي ادت اليمين الدستورية أمس أمام نائب رئيس الجمهورية في العمل السريع على ايجاد الحلول والمعالجات السريعة التي تكفل التوفير الدائم للمشتقات النفطية التي تعتمد عليها القوارب التقليدية في تشغيل محركاتها، واعطاء هذا الأمر الأولوية في برامجها الحالية والقادمة وإيلاء الصيد التقليدي الاهتمام اللازم لتطوير هذه المهنة وتحسين مستوى منتسبيها نظراً للدور الاقتصادي الهام الذي يلعبه هذا النوع من الاصطياد ونظراً للأعداد الكبيرة من أبناء اليمن الذين يعتمدون عليه كمصدر رئيسي ووحيد في معيشتهم.

ويشيرون إلى أمام قطاع الصيد التقليدي الكثير من الصعوبات والتحديات وأن على الحكومة أن تكون عند مستوى المسئولية في الحد من تلك المصاعب وتوفير الوسائل اللازمة لتحسين المهنة وتطوير ادائها.

أسفار طويلة وعناء متواصل

يسافر الصيادون إلى البحار ويمخرون عباب الأمواج بحثاً عن أرزاقهم ويلاقون ألواناً من العذاب والأمواج الغاضبة والرياح والعواصف والبرد والشمس غير أن أشد ما يواجه الصيادون يتمثل فيما تتركه مراكب الصيد التجاري من آثار وخيمة في البحر..

فالمأساة التي تحدث في المياه الإقليمية بالبحر الأحمر تعتبر أكثر خطورة على الصيادين فمناطق الصيد فيه محدودة وما يسميها الصيادون بمطارح الأسماك تكاد تكون محصورة على شريط ساحلي وفي مناطق متفرقة لذلك فإن المراكب التجارية تجوب فيه وتترك تلك المطارح أطلالاً وخرابات.

فقد أكد الصيادون انحسار ظاهرة تواجد المراكب التجارية في الآونة الأخيرة بصورة ملحوظة في المياه الإقليمية وعدم تواجدها بالصورة التي كانت عليها في السابق ولكنهم يوضحون أن ممارسات ومخلفات تلك المراكب ما تزال بعضها تمارس هويتها في تدمير وجرف المراعي والشعب المرجانية في المياه الإقليمية اليمنية وفي جميع مناطق الصيد التقليدي.

وأهم من يعاني من مسألة الاصطياد العشوائي هم الصيادون الذين يعانون ألواناً من المتاعب والمشاق والنكبات في مهمتهم الشاقة المليئة بالمخاطر وأن هذا النوع من الاصطياد يزيد من معاناتهم أكثر فالجرائم التي يرتكبها أصحاب تلك المراكب بحق الثروة الوطنية ومصدر عيش مئات الآلاف من الصيادين ومن يعتمدون في رزقهم على عملية الاصطياد السمكي حيث أن تلك الممارسات ما تزال تحدث في وضح النهار والتي لا شك ستأتي بالهلاك لكل الأحياء البحرية حيث تقوم تلك المراكب بإنزال مرات حديدي بمثابة بيوت للأسماك إلى مطارح الأسماك والشعب المرجانية وأماكن رعيها ونموها وتقوم بتدميره كلياً على الأسماك وبالتالي اصطياد كل أنواع الأسماك واختيار نوع واحد كالحبار وخيار البحر ثم رمي الأطنان من مختلف الأسماك القابلة للنمو.

الاصطياد التقليدي

تعتبر اليمن بلداً سمكياً تقليدياً وذلك لطبيعة السواحل اليمنية الطويلة ومسطحاتها المائية ويعتبر الاصطياد التقليدي حجر الزاوية في القطاع السمكي في اليمن ويعتبر هذا النوع من الاصطياد الأكثر ملاءمة للبيئة البحرية حيث وأن معظم الإنتاج المحقق سنوياً من الأسماك يتم بوحدات الإنتاج الصغيرة للصيادين التقليديين المحليين حيث أن تراكم الخبرات الطويلة لتاريخ الصيد التقليدي والتحسين المستمر لوسائل نشاطه قد جذب أعداداً متزايدة من الأيدي العاملة في المناطق السياحية للعمل في البحر وبات الصيد التقليدي الآن يشكل الثقل الأساسي لتنمية القطاع السمكي حيث يحقق إنتاجه ما يزيد عن ٩٠٪ من حجم الإنتاج السمكي.

ويقوم الصيد التقليدي على خبرات وقدرات الصيادين فيما يتوفر لديهم من قوارب ووسائل ومعدات صيد في المياه الساحلية وما يوجد من مكونات للمنشآت السمكية لخدمة الإنتاج والتسويق وامتداد تاريخ الصيد التقليدي في اليمن منذ القدم مما يجعل نشاط الصيد التقليدي يكتسب أهمية كبيرة في اقتصاديات الثروة السمكية لمكانته الواسعة في حجم الإنتاج السمكي ولسماته التنموية الحيوية الأخرى الرافعة لدوره الاقتصادي والاجتماعي التنموي في توفير فرص العمل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر وتأمين الغذاء ورفد الاقتصاد الوطني مما يستدعي الاهتمام بتحسين ظروف الصيادين المنتجين وتطوير وتوسيع نشاط الصيد التقليدي.

اقتصاديون يدعون الى إعادة النظر في البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري للدولة

■ خاص/الثورة

دعا اقتصاديون الى إعادة النظر في البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري للدولة للعام المقبل بحيث تعطى الأولوية للمشاريع الخدمية المرتبطة بالمواطنين، على ان يتم تاجيل المشاريع الثانوية وغير الضرورية.

وبلغت تكلفة البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري للدولة للعام الجاري ٢٠١١م نحو ٢٨٥ مليارا و٩٣٢ مليون ريال.

وأوضح التقرير الصادر عن قطاع برمجة المشاريع بوزارة التخطيط أن التمويل الحكومي للبرنامج بلغ ١٣٧ مليارا و٤٣٢ مليون ريال فيما بلغ التمويل الخارجي ١٤٨ مليارا و٥٠٠ مليون ريال.

وتوزع البرنامج الاستثماري على عدد من القطاعات الاقتصادية حيث تم تخصيص ١٠٥ مليارات و١٩٢ مليون لقطاع البنى التحتية و١٤ مليارا و٧٧٤ مليون ريال للقطاعات الإنتاجية، كما تم اعتماد ٨٤مليارا و٩٩٣ مليون ريال لقطاعات الخدمات والإدارة الحكومية و٨٠ مليارا و٩٧١ مليون ريال لقطاعات التنمية البشرية.

الجدير بالذكر ان حجم البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري للدولة للعام الماضي ٢٠١٠م ٣٠٥ مليارات ريال.

تدشين الحملة التعريفية بالتمويل الأصغر بالحديدة

■ ،،الحديدة/ سبأ

دشن أمين عام المجلس المحلي بالحديدة حسن أحمد هيج أمس الحملة التعريفية بالتمويل الأصغر التي تنفذها شبكة اليمن للتمويل الأصغر بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للتنمية.

تهدف الحملة على مدى ثلاثة أيام إلى التعريف ببرامج البنوك التي تدعم مشاريع الدخل المحدود وتعد ضمن مجموعة خدمات مالية وغير مالية تقدم لذوي الدخل المحدود لتمكينهم من تحسين مستوى دخلهم من خلال دعم وتنمية مشاريعهم .

وفي التدشين أشاد أمين عام المجلس المحلي بالحديدة بالجهود الكبيرة التي بذلتها الشبكة في تنفيذ هذه الفعالية التعريفية بهذه البرامج والمشاريع التي تخدم المواطن وتساعده في تنمية وتحسين وضعه الاقتصادي.

ودعا هيج كافة البنوك التجارية والمؤسسات المالية إلى المشاركة الفاعلة في مثل هذه الأنشطة التي تعنى برفع مستوى معيشة الناس .

من جانبهم أشار مسئولو ومدراء فروع بنوك التمويل ومشاريع التمويل الصغيرة والأصغر المشاركة في الحملة إلى اهمية مثل هذه الفعاليات في توعية المواطن بأهمية الإستفادة من الخدمات والمميزات التي تقدمها مشاريع الدعم لتحسين مستوياتهم.

إقرار آلية صرف المشتقات النفطية على المزارعين بلحج

■ ،، صنعاء/سبأ

ناقش اجتماع موسع بمحافظة لحج برئاسة المحافظ أحمد عبدالله المجيدي أمس آلية صرف المشتقات النفطية على مستوى المحافظة، وسبل تسهيل وصولها إلى المزارعين دون صعوبة.

وأقر الاجتماع الذي ضم الأمين العام للمجلس المحلي علي حيدرة ماطر ومدير فرع شركة النفط بالمحافظة عاتق أحمد علي محسن وعددا من مدراء العموم ورؤساء الجمعيات الزراعية ونقابة سيارات الاجرة توزيع مزارعي الجمعيات الزراعية على ست محطات وقود على مستوى مديريتي تبن والحوطة للحصول على المشتقات النفطية.

إلى ذلك دعا المحافظ المجيدي إلى سرعة معالجة كافة الصعوبات التي تواجه المواطنين في الحصول على المواد النفطية.. مشدداً على وضع آلية لتنظيم عملية صرف المشتقات النفطية بما يضمن وصولها إلى المستهلك بصورة مباشرة.

انخفاض إنتاجية سوق الإسمنت في اليمن بنسبة ٧٠٪ خلال العشرة الأشهر الماضية

■ ،، صنعاء/سبأ

أكد نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الأسمنت محمد يحيى شنيف أن سوق الأسمنت في اليمن شبه راكدة ووصل انخفاض إنتاجها إلى نسبة ٧٠٪.

وبين شنيف في تصريح لـ(سبأ) أن إنتاج مادة الأسمنت من المصانع الثلاثة قد تأثر كثيراً بالأزمة السياسية في البلاد نظراً لقلة الطلب بسبب توقف مشاريع التنمية والبناء والتشييد.

وقال: وعلى الرغم من تلك الأزمة إلا أن وضعية المصانع الثلاثة التابعة للمؤسسة "باجل، عمران، والبرح" مازالت في وضعية شبه اعتيادية وتنتج كميات من الأسمنت للمستهلك اليمني".

وأضاف : "إن هذا مؤشر خطير قد يؤدي إذا ما استمرت الأزمة السياسية في البلاد إلى تدهور كبير في الاقتصاد الوطني".. لافتا إلى أن خروج المؤسسة من هذه الأزمة يكمن في تجاوز البلاد لأزمتها السياسية وعودة الحياة العامة وبدء عمل المشاريع الحكومية واستعادة أعمال البناء والتشييد لعافيتها.

وأوضح شنيف أنه خلال العشرة الأشهر الماضية أصيب قطاع البناء والتشييد بالشلل التام الأمر الذي انعكس سلباً على إنتاج وتسويق مادة الأسمنت.

وأشار إلى أن عودة وضع الأسمنت في البلاد إلى سابق عهدها مرهون بتجاوز الأزمة السياسية وخاصة بعد ان تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني .. مؤكدا أن المؤسسة وبالرغم من ذلك تمكنت من الحفاظ على كوادرها المتخصصة وعمالها ولم يتم الاستغناء عن أي منهم.

وفيما يتعلق بإستراتيجية المؤسسة المستقبلية أوضح بأن المؤسسة قد تقدمت بتصور متكامل لهذه المسألة إلى مجلس الوزراء السابق من خلال استراتيجية متكاملة وممنهجة لتطوير صناعة وإنتاج الإسمنت تمثل ذلك في التوسعة في إنتاجية المصانع الثلاثة التابعة للمؤسسة وإدخال أصناف جديدة في الإنتاج كالإسمنت الأبيض، بالإضافة إلى تصور كامل لتطوير وتأهيل وإعادة هيكلة المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت وتمويل ذاتي من المؤسسة.

ولفت إلى أن مصانع المؤسسة الثلاثة باجل وعمران والبرح لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع أسعار مادة المازوت والديزل والكهرباء.. مشيرا بأن المؤسسة تعتزم التحول إلى استخدام الفحم الحجري في منظومة الإحراق الأمر الذي سيخفف تكلفة الإنتاج إلى ٣٥٪.

توقعات بارتفاع حجم التجارة الخارجية لليمن مع بلدان الخليج خلال العام الجاري

■ خاص/الثورة

توقع خبراء ارتفاع حجم التجارة الخارجية لليمن مع بلدان الخليج خلال العام الجاري ٢٠١١م .

ويرجع الخبراء ارتفاع التبادل التجاري نتيجة تزايد حجم الواردات من بلدان الخليج الى اليمن وذلك نتيجة اعتماد اليمن المتزايد على تغطية احتياجاتها من السلع من دول الخليج وبالذات من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وقد شهد التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة إذ ارتفع من ٧٤,٦ مليار ريال عام ١٩٩٨م إلى ١٤٥ مليارا عام ٢٠٠٠م ثم صعد بنسبة ١٩٠٪ ليصل حجم التبادل التجاري عام ٢٠٠٥م إلى ٤٢١,٧ مليار ريال ليقفز إلى ٧٣٥,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م.

وتظهر الإحصائيات الرسمية ارتفاع حجم الواردات اليمنية من دول الخليج من ٧٠ مليار ريال إلى ١١٩ ملياراً وقفزت إلى ٣٣١,٢ مليار ريال ،ثم ارتفعت إلى ٥٨٦,٨ مليار ريال خلال نفس الفترة، وبالمقابل ارتفعت الصادرات اليمنية إلى تلك الدول من ١٤,٤ مليار ريال إلى ٢٥,٦ مليار لتقفز أيضا إلى ٩٠ مليار ريال ثم وصلت إلى ١٤٩,٤ مليار ريال ، الأمر الذي يشير إلى النمو الكبير في حجم التبادل التجاري بين الجانبين نتيجة تطور العلاقات السياسية بين اليمن والخليج والتوجه نحو تهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد الخليجي.

دعوة إلى رفع مستوى التعليم الفني والمهني واستحداث برامج وتخصصات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا تقرير رسمي حديث الى ضرورة العمل على وضع الخطط والبرامج اللازمة لرفع مستوى التعليم الفني والتدريب المهني واستحداث برامج وتخصصات ملبية لاحتياجات سوق العمل.

واكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي اهمية تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والتدريب المهني وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية.

وطبقاً للتقرير فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن تتمثل في ضعف الطاقة الاستيعابية وتدني الارتباط بسوق العمل والنقص الحاد في التجهيزات وتغليب الدراسات النظرية على التطبيقية بالاضافة الى تدني الكفاءة الداخلية والخارجية وضعف المخصصات الاستثمارية وتدني استخدام المتاح منها.

وارتفع عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من ٥٥ مؤسسة الى ٨٢ مع نهاية العام ٢٠١٠ وبالتالي زاد عدد الملتحقين بهذة المعاهد بمتوسط يزيد على ٢٪ .

وتهدف خطة التنمية الرابعة الى رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني وربط المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل والعمل على رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني الى الضعف مع نهاية العام٢٠١٥م وكذا تحسين كفاءة ونوعية مؤسسات التعليم الفنية والتدريبية.

ويشير التقرير الى اهمية تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتوسع في برامج التدريب المستمر وتطوير نظام الامتحانات بما يتفق والمناهج التعليمية والتدريبية ورفع قدرات المدرسين والمدربين مع تأمين فرص وظيفية جديدة لمواجهة التوسع وسد العجز بالاضافة الى تأسيس وتنفيذ مجالس الجودة والاعتماد الاكاديمي في الوزارة والمؤسسات التابعة لها واستكمال بناء نظام المعلومات الفنية والمهنية.